عصر المليشيات في إسرائيل: قراءة في تحولات اليمين المتشدد ومستقبل النظام السياسي

د/ محمد أحمد صالح

لا تعكس افتتاحية صحيفة "הארץ هآرتس" التي حذرت من دخول إسرائيل "عصر المليشيات עידן המיליציות" (https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/2025-11-18/ty-article-opinion/0000019a-92b1-ddae-a1fa-dfbb031f0000) مجرد موقف سياسي معارض لحكومة بنيامين نتنياهو، بل تمثل مؤشراً على نقاش أعمق داخل النخبة الإسرائيلية بشأن طبيعة التحول الذي يمر به النظام السياسي الإسرائيلي. فالمخاوف التي عبرت عنها الصحيفة لا تتعلق فقط بتزايد التحريض ضد القضاة أو الصحفيين أو الخصوم السياسيين، وإنما تشير إلى انتقال إسرائيل من نموذج الدولة التي تحتكر أدوات القوة والشرعية إلى نموذج يتداخل فيه العمل الحزبي مع شبكات تعبئة أيديولوجية وشعبوية تتحدى المؤسسات التقليدية للدولة.

وتكتسب هذه المخاوف أهمية خاصة؛ لأنها تصدر عن إحدى أبرز الصحف الإسرائيلية التي تمثل قطاعاً واسعاً من النخبة الأكاديمية والقضائية والأمنية السابقة، والتي تنظر إلى التحولات الحالية باعتبارها أزمة وجودية للنظام الديمقراطي الإسرائيلي أكثر من كونها أزمة سياسية عابرة.

وفي المقابل، ينظر معسكر نتنياهو إلى هذه الاتهامات بوصفها جزءاً من حرب سياسية تخوضها "الدولة العميقة" والنخب الليبرالية ضد مشروع اليمين القومي، معتبرين أن القضاء والإعلام فقدا حيادهما وأصبحا أدوات لإقصاء الإرادة الشعبية.

ومن هنا فإن الحديث عن "عصر المليشيات" لا يتعلق فقط بوجود جماعات عنيفة، بل بصراع حول من يمتلك الشرعية داخل الدولة، ومن يحتكر تعريف الوطنية والخيانة، ومن يحدد حدود استخدام القوة السياسية والاجتماعية.

الجذور التاريخية لـ"التيار الكاهاني"

يمثل מאיר כהנא مائير كاهانا (١٩٣٢م-١٩٩٠م) أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في تاريخ اليمين الديني المتطرف الإسرائيلي رغم اغتياله عام ١٩٩٠م. قام مشروعه على عدة مرتكزات، منها رفض الديمقراطية الليبرالية، واعتبار العرب خطراً وجودياً، والدعوة إلى تهجير الفلسطينيين، وإقامة دولة دينية يهودية خالصة، ومنح الشرعية لاستخدام القوة ضد الخصوم.

ورغم حظر حركة "كاخ" باعتبارها منظمة إرهابية، فإن أفكارها لم تختفِ، بل انتقلت تدريجياً إلى قلب المؤسسة السياسية. واليوم لم تعد الكهانية تياراً هامشياً، بل أصبحت جزءاً من الحكومة نفسها عبر شخصيات مثل إيتمار بن جفير، وبتسلئيل سموتريتش، وأحزاب الصهيونية الدينية. وبذلك انتقلت الكهانية من الهامش إلى مركز القرار.

"البيبية" حركة سياسية

لا يشير مصطلح "ביביזם البيبية" فقط إلى تأييد بنيامين نتنياهو، وإنما إلى منظومة سياسية كاملة تقوم على شخصنة السلطة، وتصوير نتنياهو باعتباره الضامن الوحيد لأمن إسرائيل، ونزع الشرعية عن القضاء، ونزع الشرعية عن الإعلام، ومهاجمة النخب الأكاديمية، وتعبئة الشارع بصورة مستمرة، وتصوير أي معارضة باعتبارها مؤامرة داخلية. وبذلك أصبحت "البيبية" أقرب إلى حركة شعبوية تعتمد على الزعيم أكثر من اعتمادها على المؤسسات.

الاندماج بين البيبية والكهانية

ترى هآرتس في افتتاحيتها أن التحالف الحالي أنتج ما يمكن تسميته "البيبية الكهانية"، وهو تيار يجمع بين عدة أبعاد: البعد السياسي من خلال الولاء الشخصي لنتنياهو، والبعد الأيديولوجي من خلال الانتماء للقومية اليهودية المتشددة، والبعد الديني من خلال تبني الفكر الحاخامي المتطرف، والبعد الأمني من خلال تشجيع العنف المجتمعي ضد الخصوم، والبعد الإعلامي من خلال شيطنة كل معارض.

مفهوم "المليشيات السياسية"

لا تقصد افتتاحية هاآرتس وجود تنظيمات مسلحة تقليدية، بل تشير إلى ظاهرة أكثر تعقيداً. ويمكن تعريف المليشيات السياسية بأنها شبكات اجتماعية وأيديولوجية منظمة تستخدم التهديد والعنف والتحريض والتشهير بهدف فرض إرادتها السياسية خارج المؤسسات الرسمية.

وتتكون هذه الشبكات من ناشطي وسائل التواصل، وجماعات دينية، ومستوطنين، ومنظمات شبابية، ومجموعات ضغط، ومؤثرين إعلاميين، وسياسيين يمنحون الغطاء.

انتقال العنف من الإنترنت إلى الواقع

أبرز ما تحذر منه هاآرتس في افتتاحيتها هو انهيار الفاصل بين العنف الرقمي والعنف الميداني. فالتحريض يبدأ عادة عبر فيسبوك، وإكس، وتيليجرام، وواتساب، ثم يتحول إلى ملاحقات، وتهديدات، واعتداءات، ومحاولات اغتيال، وترهيب للشهود.

القضاء الهدف الأول

تركز حكومة نتنياهو الحالية بصورة غير مسبوقة على المؤسسة القضائية، والسبب يعود إلى أن القضاء يمثل آخر مؤسسة قادرة على تعطيل التشريعات، ومحاسبة الحكومة، وحماية الأقليات، ومراقبة السلطة التنفيذية. من هنا جاءت خطة التعديلات القضائية، ومهاجمة المستشارة القضائية، واستهداف المحكمة العليا، ونزع الثقة بالقضاة.

الإعلام عدو داخلي

يرى التيار البيبية-الكاهانية أن الإعلام لم يعد سلطة رقابية بل خصماً سياسياً. ولذلك تتعرض شخصيات إعلامية لحملات تحريض واسعة. الهدف ليس إسكات صحفي بعينه، بل ردع بقية الإعلام. ومن هؤلاء الصحفي جاي بيليج الذي اشتهر بتغطية محاكمات نتنياهو وكشفه العديد من التسريبات والملفات القضائية الحساسة، والصحفي والمعلق السياسي في القناة ١٣ رافيف دروكر الذي عُرف بتحقيقاته حول قضايا الفساد والسياسة والأمن، والكاتب والمحلل السياسي في صحيفة معاريف بن كسبيت الذي اشتهر بانتقاداته الحادة لنتنياهو، وألف كتباً تناولت مسيرته السياسية وقضايا الفساد المرتبطة به.

استهداف الشهود

تشير قضية هداس كلاين إلى تطور خطير، فهي شاهدة الادعاء الرئيسية في القضية ١٠٠٠ ضد بنيامين نتنياهو، الخاصة بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، والتي أدلت بشهادتها بأن نتنياهو وزوجته سارة تلقيا على مدى سنوات هدايا ثمينة. لذلك تعرضت لحملات تحريض وتهديد من قبل بعض مؤيدي رئيس الوزراء. فالشهود في محاكمة نتنياهو أصبحوا أهدافاً سياسية. ويؤدي ذلك إلى تخويف الشهود، وتقويض العدالة، تقليل الثقة بالقضاء.

الشرطة بين الحياد والتسييس

من أخطر التحولات تراجع استقلال الشرطة. إذ تتهم المعارضة الحكومة بأنها تمنع ملاحقة المحرضين، وتتساهل مع المستوطنين، وتستخدم الشرطة ضد المتظاهرين. وفي المقابل يرى اليمين أن الشرطة كانت منحازة تاريخياً لليسار.

إعادة إنتاج أجواء ما قبل اغتيال رابين

المقارنة التي طرحتها هآرتس ليست رمزية، بل تستند إلى تشابهات عديدة: التحريض على الخصوم، ووصفهم بالخونة، والتشكيك في القضاء، وشيطنة الإعلام، وتصاعد خطاب التخوين، وتصاعد الخطاب الديني. وهذه البيئة نفسها سبقت اغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء الأسبق عام ١٩٩٥م.

السيناريوهات المستقبلية

السيناريو الأول.. ترسيخ دولة اليمين الشعبوي: احتمال تحققه مرتفع، من نتائجه استمرار نتنياهو، وإضعاف القضاء، وتراجع الإعلام، وتوسع المستوطنات، وزيادة نفوذ الكهانيين.

السيناريو الثاني.. انفجار داخلي محدود: احتمال تحققه متوسط. قد يشمل اغتيال سياسي، ومواجهات أهلية محدودة، وتمرد داخل الأجهزة الأمنية، واحتجاجات واسعة.

السيناريو الثالث.. انقسام مؤسسات الدولة: قد يظهر عبر صدام الحكومة مع المحكمة العليا، ورفض تنفيذ قرارات قضائية، وأزمة دستورية، وانقسام داخل الجيش.

السيناريو الرابع.. انهيار الائتلاف: قد يحدث إذا انسحب الحريديم، وتصاعدت الخلافات حول الحرب، وتصاعدت الضغوط الدولية.

السيناريو الخامس.. إعادة بناء التوافق: الأقل احتمالاً، ويفترض حكومة وحدة، وإصلاحات دستورية، وتهدئة الاستقطاب، وإعادة الثقة بالمؤسسات.

الانعكاسات الأمنية

إذا استمر التحريض السياسي فقد تظهر زيادة العنف الداخلي، وتصاعد جرائم الكراهية، وتوسع عنف المستوطنين، وتراجع هيبة الدولة، وإضعاف الردع الداخلي.

الانعكاسات الإقليمية

قد ينعكس هذا المسار على تصاعد التوتر في الضفة الغربية، وزيادة الاحتكاك مع الفلسطينيين، وتعقيد مسارات التطبيع، وتوتر العلاقات مع بعض الحلفاء الغربيين إذا اعتُبر أن استقلال القضاء أو الحريات المدنية تتعرض لتآكل.

أثر الأزمة على الجيش الإسرائيلي

يواجه الجيش الإسرائيلي تحدياً متزايداً يتمثل في احتمال انتقال الاستقطاب السياسي إلى صفوفه، وهو ما ظهر سابقاً في احتجاجات بعض جنود الاحتياط على خلفية مشروع الإصلاح القضائي. استمرار هذا الاتجاه قد يؤثر في التماسك المعنوي، وفي العلاقة بين القيادة العسكرية والسلطة السياسية، خصوصاً إذا تكررت أزمات تتعلق بتنفيذ قرارات الحكومة أو التعامل مع الاحتجاجات الداخلية.

البعد الاجتماعي

تعكس الأزمة أيضاً تعمق الانقسامات بين مكونات المجتمع الإسرائيلي، ومنها المتدينون والعلمانيون، واليهود الشرقيون والأشكناز، والمركز والأطراف، واليمين واليسار، واليهود والفلسطينيون داخل إسرائيل.

وقد يؤدي استمرار خطاب التخوين والتحريض إلى تآكل الروابط المدنية الجامعة وزيادة صعوبة إنتاج توافقات سياسية مستقرة.

ختاما

تكشف التحذيرات التي أطلقتها صحيفة هآرتس في افتتاحيتها عن إدراك متزايد لدى قطاعات من النخبة الإسرائيلية بأن الأزمة الراهنة تتجاوز الخلافات الحزبية التقليدية، وتمس طبيعة النظام السياسي ذاته. وفي المقابل، يرى مؤيدو الحكومة أن هذه الانتقادات تعكس مقاومة من النخب القديمة لتحولات أفرزتها الانتخابات وصعود اليمين القومي والديني. وبين هذين المنظورين، تبقى إسرائيل أمام مرحلة تتسم بارتفاع الاستقطاب، وتزايد التنافس على تعريف الشرعية السياسية، واختبار قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الخلافات دون انزلاق إلى مزيد من العنف أو إضعاف المؤسسات.

وعليه، فإن مستقبل إسرائيل خلال السنوات المقبلة سيعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة هذا الصراع بين السلطة التنفيذية، والمؤسسات القضائية، والأجهزة الأمنية، والمجتمع المدني، وما إذا كانت ستنجح في الحفاظ على قواعد التنافس السياسي والمؤسسي، أم ستتجه نحو مزيد من الاستقطاب الذي قد يعيد تشكيل بنية النظام السياسي الإسرائيلي بصورة عميقة.